Journal of Human and Social Sciences (JHSS) • Vol 8, Issue 8 (2024) • P: 55 - 43
https://journals.ajsrp.com/index.php/jhss
ISSN: 2522-3380 (Online) • ISSN: 2522-3380 (Print)

Civil/social approaches to the phenomenon of the alienation of the Gulf family

Ms. Amira Mohammed Alajmi*[1], Co-Prof. Abubaker Mohammed Ibrahim[1]

[1] Qatar University | State of Qatar

Received: 11/06/2024

Revised: 23/06/2024

Accepted: 14/07/2024

Published: 30/08/2024

* Corresponding author: ameraalajmi1989@gmail.com

Citation: Alajmi, A. M., & Ibrahim, A. M. (2024). Civil/social approaches to the phenomenon of the alienation of the Gulf family. *Journal of Humanities & Social Sciences, 8*(8), 43 – 55. https://doi.org/10.26389/AJSRP.J300524

2024 © AISRP • Arab Institute of Sciences & Research Publishing (AISRP), Palestine, all rights reserved.

• **Open Access**

This article is an open access article distributed under the terms and conditions of the Creative Commons Attribution (CC BY-NC) license

Abstract: This study explores local and community approaches to addressing the phenomenon of family alienation in the Gulf countries. It examines the factors causing alienation and the resulting effects, while presenting effective strategies to mitigate this phenomenon. The focus is on how major social and economic transformations, such as rapid urbanization and changes in the labor market structure, affect the cohesion of Gulf families. The study also discusses the role of local and community initiatives in strengthening family bonds and supporting traditional cultural values as a basis for combating family alienation. The researcher followed the comparative descriptive method and text analysis.

The results indicate that family alienation can stem from various factors, including changes in cultural and social values, weak communication among family members, and psychological pressures associated with economic and social expectations. The findings also suggest that alienation can lead to multiple psychological and social health problems, such as depression, social isolation, and poor academic and professional performance of family members. In the context of solutions.

The study concludes that cooperation between the family and the community is necessary to address the challenges of family alienation in the Gulf countries. It emphasizes the importance of preserving cultural traditions and enhancing family relationships as essential factors to reduce this phenomenon.

Keywords: Local/Community Approaches, Family Alienation, Gulf Families.

المقاربات الأهلية/المجتمعية لظاهرة اغتراب الأسرة الخليجية

أ. أميرة محمد العجمي*[1]، الأستاذ المشارك / أبوبكر محمد إبراهيم[1]

[1] جامعة قطر | دولة قطر

المستخلص: تستكشف هذه الدراسة المقاربات الأهلية والمجتمعية لمواجهة ظاهرة اغتراب الأسرة في دول الخليج، حيث تتناول العوامل المسببة للاغتراب والآثار المترتبة عليه، مع تقديم استراتيجيات فعّالة للحد من هذه الظاهرة. يتم التركيز على كيفية تأثير التحولات الاجتماعية والاقتصادية الكبرى، مثل التحضر المتسارع والتغيرات في بنية سوق العمل، على تماسك الأسرة الخليجية، كما تناقش الدراسة دور المبادرات الأهلية والمجتمعية في تعزيز الروابط الأسرية ودعم القيم الثقافية التقليدية كأساس لمكافحة اغتراب الأسر، وقد اتبعت الباحثة المنهج الوصفي المقارن وتحليل النصوص.

وبينت النتائج أن اغتراب الأسر يمكن أن ينجم عن عدة عوامل، بما في ذلك التغيرات في القيم الثقافية والاجتماعية، وضعف التواصل بين أفراد الأسرة، والضغوط النفسية المرتبطة بالتوقعات الاقتصادية والاجتماعية. كما تشير النتائج إلى أن الاغتراب يمكن أن يؤدي إلى مشكلات صحية نفسية واجتماعية متعددة، مثل الاكتئاب والانعزال الاجتماعي وضعف الأداء الأكاديمي والمهني لأفراد الأسرة، وفي سياق الحلول.

وتخلص الدراسة إلى أن التعاون بين الأسرة والمجتمع ضروري لمواجهة تحديات اغتراب الأسر في دول الخليج، وتؤكد على أهمية الحفاظ على التقاليد الثقافية وتعزيز العلاقات الأسرية كعوامل أساسية للحد من هذه الظاهرة.

الكلمات المفتاحية: المقاربات الأهلية/ المجتمعية، الاغتراب الأسري، الأسرة الخليجية.

مقدمة:

في العقود الأخيرة، شهدت دول الخليج تحولات اجتماعية واقتصادية معتبرة تركت أثرها على النسيج الاجتماعي والثقافي لهذه المجتمعات. واحدة من الظواهر الناجمة عن هذه التحولات هي ظاهرة اغتراب الأسرة، وهي مشكلة تؤثر على التماسك الأسري والانسجام الاجتماعي داخل هذه المجتمعات. يعد فهم الأبعاد الأهلية والمجتمعية لهذه الظاهرة أمراً ضرورياً لتطوير استراتيجيات فعّالة لمعالجتها والتقليل من تأثيراتها السلبية.

وتعد المقاربات الأهلية والمجتمعية لظاهرة اغتراب الأسرة الخليجية إطارًا شاملاً يسعى لفهم ومعالجة التحديات التي تواجه الأسر في منطقة الخليج نتيجة التحولات الاجتماعية والاقتصادية السريعة. وتتضمن هذه المقاربات استراتيجيات وجهود مبذولة من قبل المجتمع المحلي والأسر نفسها لتعزيز الروابط الأسرية والحد من الشعور بالاغتراب والانفصال داخل الأسرة.

ومن أسباب ظاهرة اغتراب الأسرة انتقال العديد من الأسر من المناطق الريفية إلى المدن الكبرى بحثًا عن فرص اقتصادية أفضل، مما يؤدي إلى تغيير في نمط الحياة والقيم الاجتماعية، وزيادة متطلبات العمل وارتفاع نسبة العمالة الوافدة، مما يضع ضغطًا على الأسر ويفرض تحديات جديدة على العلاقات الأسرية، وتأثير العولمة والتغيرات في القيم والتقاليد الاجتماعية، مما يؤدي إلى ضعف التماسك الأسري وفقدان الهوية الثقافية.

كما إن هناك عدة آثار للاغتراب الأسري منها مشكلات نفسية واجتماعية مثل الاكتئاب والانعزال الاجتماعي وضعف الأداء الأكاديمي والمهني، وتفكك الروابط الأسرية والتي تتمثل في ضعف التواصل بين أفراد الأسرة وزيادة الخلافات العائلية.

كما يتمثل دور المبادرات الأهلية والمجتمعية من خلال تنظيم فعاليات اجتماعية وثقافية تهدف إلى تعزيز التواصل بين أفراد الأسرة، وعبر برامج توعية وتثقيف تركز على أهمية الحفاظ على التراث الثقافي والقيم الأسرية، ومن خلال مراكز استشارية وخدمات دعم للأسرة تهدف إلى تقديم المساعدة للأسر التي تعاني من مشكلات الاغتراب.

وتعد هذه المقاربات ضرورية لمواجهة تحديات اغتراب الأسر في دول الخليج، وتؤكد على أهمية الحفاظ على التقاليد الثقافية وتعزيز العلاقات الأسرية كعوامل أساسية للحد من هذه الظاهرة.

مشكلة البحث وأسئلته:

تواجه الأسر الخليجية تحديات كبيرة نتيجة التحولات الاجتماعية والاقتصادية السريعة في المنطقة، مما يؤدي إلى ظاهرة اغتراب الأسرة. تتجلى هذه الظاهرة في ضعف الروابط الأسرية، وتفاقم المشكلات النفسية والاجتماعية، وتغير القيم الثقافية والتقليدية. ولهذا تكمن مشكلة البحث في فهم دور المقاربات الأهلية والمجتمعية في مواجهة ظاهرة اغتراب الأسرة الخليجية، وذلك من خلال الإجابة على الأسئلة التالية:

- ما هي اتجاهات المرجعيات الفكرية للأدبيات الخليجية عن الأسرة؟
- ما هو موقف الأدبيات الخليجية من المواثيق الدولية ذات الصلة بالأسرة؟

أهمية البحث:

- الأهمية النظرية:

- يساهم البحث في إثراء الأدبيات النظرية حول أسباب وتأثيرات اغتراب الأسرة، وذلك من خلال تحليل شامل للعوامل الاجتماعية والاقتصادية والثقافية التي تؤدي إلى هذه الظاهرة في السياق الخليجي.
- قد يساهم البحث في تطوير نظريات ونماذج جديدة لفهم العلاقات الأسرية في ظل التحولات الاجتماعية والاقتصادية السريعة، مما يضيف إلى المعرفة الأكاديمية في مجالات علم الاجتماع والدراسات الأسرية.
- يقدم البحث إطارًا نظريًا يمكن للباحثين الآخرين استخدامه كأساس لدراسات مستقبلية حول موضوعات ذات صلة، مثل تأثير العولمة على القيم الأسرية أو دور المبادرات المجتمعية في تعزيز التماسك الاجتماعي.

- الأهمية العملية:

- يوفر البحث معلومات قيمة لصناع القرار حول كيفية تصميم وتطبيق سياسات وبرامج تدعم الأسر في مواجهة التحديات الناجمة عن التحولات الاجتماعية والاقتصادية، مما يسهم في تعزيز الاستقرار الأسري والاجتماعي في دول الخليج.
- يمكن للجهات الأهلية والمجتمعية الاستفادة من نتائج البحث لتطوير مبادرات وبرامج تستهدف تعزيز الروابط الأسرية، ودعم القيم الثقافية التقليدية، وتقديم الدعم النفسي والاجتماعي للأسر.

- يوفر البحث استراتيجيات وتوصيات عملية يمكن للأسر والمجتمع تطبيقها للحد من ظاهرة اغتراب الأسرة، مما يساعد على تحسين جودة الحياة الأسرية وتعزيز التماسك الاجتماعي.
- يسهم البحث في زيادة الوعي لدى أفراد المجتمع حول أهمية التماسك الأسري وأثر التحولات الاجتماعية والاقتصادية عليه، مما يشجع على تبني ممارسات تدعم الاستقرار الأسري.
- يساعد البحث في تقييم فعالية البرامج والمبادرات الحالية التي تهدف إلى مواجهة اغتراب الأسرة، مما يمكن الجهات المعنية من تحسين وتطوير هذه البرامج بناءً على نتائج البحث.

أهداف البحث:

ويهدف هذا البحث إلى استكشاف المقاربات الأهلية والمجتمعية التي يمكن أن تسهم في مواجهة اغتراب الأسرة في دول الخليج. سيتم تحليل العوامل الأساسية التي تؤدي إلى هذه الظاهرة، بما في ذلك التغيرات في البنى التقليدية للأسرة، التأثيرات الناجمة عن العولمة، والتحديات الاقتصادية والتكنولوجية التي تواجه الأفراد والمجتمعات. بالإضافة إلى ذلك، سيتم بحث دور السياسات الاجتماعية، التعليمية والثقافية في تعزيز الروابط الأسرية ودعم القيم المجتمعية التي تقاوم الاغتراب وتعزز الاندماج والتماسك الاجتماعي.

من خلال تبني مقاربات شاملة ومتعددة الأبعاد، يسعى هذا البحث إلى إلقاء الضوء على كيفية تأثير الأسرة والمجتمع في مواجهة تحديات الاغتراب، وكيف يمكن للتدخلات المدروسة أن تسهم في إعادة تعريف العلاقات داخل الأسرة وبين الأسرة والمجتمع في إطار يحترم الخصوصيات الثقافية ويعزز من قدرة الأفراد على التكيف مع التحديات المعاصرة.

منهج البحث:

تتبع الباحثة المنهج الوصفي الاستشرافي المقارن وتحليل النصوص، لدراسة وثائق وأدبيات مراكز أبحاث الأسرة في ثلاثة دول خليجية وتحليلها، وهي: دولة قطر، ودولة الكويت، وسلطنة عمان.

الدراسات السابقة

اهتمت العديد من الدراسات بمؤسسات الأسرة الخليجية، وتناولت -من جهة- ما يتصل بالحد الممكن تطبيقيه من مواثيق الأسرة الأممية خليجياً، وتفسير ظاهرة اغتراب الأسرة الخليجية عن مرجعيتها القيمية من جهة أخرى؛ وأدناه نماذج لتلك الدراسات:

- دراسة (نايف الهاجري، وعبد الله الدوسري، 2021)، حيث هدفت إلى التعرف على أنواع العنف الأسري ضد المرأة والطفل من واقع التشريعات الجنائية في دولة الكويت والولايات المتحدة الأمريكية، ووصفت الإجراءات والتدابير التي اتخذتها الدولتين لمواجهة العنف الأسري ضد المرأة والطفل لاسيما في فترة جائحة كورونا، واعتمدت الدراسة على المنهج الوصفي التحليلي، خلال عرضها وتحليلها ومقارنتها للأحكام والنصوص القانونية ذات العلاقة بموضوع العنف الأسري ضد المرأة والطفل في ضوء الأنظمة الكويتية والأمريكية، وكانت من أهم النتائج التي توصلت إليها الدراسة: أن جرائم العنف الأسري زادت في الآونة الأخيرة بسبب الظروف والتغيرات الاجتماعية والاقتصادية والثقافية، وانتشار جائحة كورونا، واتخاذ كثير من الدول إجراءات وتدابير للحد من العنف الأسري من أجل حماية النساء والأطفال، وتم عمل القوانين والأنظمة، ورفضت دولة الكويت كل ما يتعلق بكافة أشكال وأنواع العنف، وخصصت له مواد تشريعية من أجل الالتزام بها.
- دراسة (كاميليا حلمي محمد، 2020) وهدفت إلى التعرف على المواثيق الدولية وأثرها في هدم الأسرة، وتوضيح الاستراتيجيات والسياسات التي رسمتها المواثيق الدولية للمرأة والطفل لهدم واستئصال الأسرة تحت مسمى حقوق الإنسان، وتوضيح الآليات التي تستخدمها الأمم المتحدة ومنظماتها لهدم الأسرة واستئصالها، وتوضيح الضغوط الدولية للتطبيق الكامل للمواثيق الدولية وتغيير القوانين والتشريعات الوطنية والأعراف والتقاليد، واستخدمت الدراسة المنهج التاريخي في تتبع نشأة هيئة الأمم المتحدة ولجانها المعنية بالمرأة والطفل وحقوق الإنسان، والمنهج الاستقرائي التحليلي لاستقراء وتحليل أهم بنود الوثائق الدولية التي رسمت سياسات واستراتيجيات الأمم المتحدة لاستئصال الأسر. وتوصلت الدراسة إلى عدد من النتائج أبرزها: أن أهم المواثيق الدولية المنظمة لحقوق الإنسان والتي تطبق على الأسرة من مضامين واستراتيجيات وآليات تؤدي إلى تدمير مؤسسة الأسرة واستئصالها بصورة كاملة، حيث تتخذ مسارين في هدم مؤسسة الأسرة، الأول صرف الشباب عن الزواج لمنع تكوين أسر جديدة، والثاني هدم الأسر القائمة من خلال استقواء المرأة واستغنائها الكلي والكامل عن الرجل من خلال إعادة رسم تلك الأدوار ودفع المرأة للعمل خارج المنزل.

- دراسة (إبراهيم الكعبي، 2013)، وهدفت إلى التعرف على العوامل المجتمعية للعنف الأسري في المجتمع القطري، والتعرف على أسباب وأنواع العنف الموجه ضد الطفل والمرأة في ظل الظروف والتغيرات الاجتماعية والاقتصادية والثقافية والقيم السلوكية والعادات والتقاليد السائدة في المجتمع القطري، والتوصل إلى استراتيجية مقترحة تسهم في مواجهة ظاهرة العنف الأسري وعلاجها، واستخدمت الدراسة المنهج العلمي بطريقة المسح الاجتماعي بالعينة العشوائية بلغت 240 مفردة من الآباء والأمهات العاملين في بعض مؤسسات الخدمات الاجتماعية والتعليمية والصحية في المجتمع القطري. وتوصلت الدراسة إلى أن الظروف والأوضاع الاجتماعية السائدة تحتاج إلى تفعيل الدور الذي يقوم به المتخصصون الاجتماعيون في مؤسسات الرعاية الاجتماعية التي تعمل في مجال الأسرة والطفولة، وأن العنف داخل الأسرة يتعلق بالعوامل والمتغيرات التي تظهر في قصور أدوار الأب والأم ومسؤولياتهم تجاه الأبناء، وتتعلق بالتأثير السيئ لوسائل الإعلام وجماعات الأصدقاء وتدني الظروف الاقتصادية.
- أما دراسة (سليمان الغتامي، وريا المنذري، 2013)، فقد هدفت إلى تقويم واقع الأسرة العمانية في تربية أبنائها لمواجهة العولمة في ضوء القيم الإسلامية من وجهة نظر الآباء والأمهات، وتوضيح التحديات المعاصرة التي تواجهها الأسرة في الحفاظ على القيم الإسلامية منها الثورة العلمية، ووسائل الإعلام، والتفكك الأسري، وقد حاولت الدراسة الإجابة عن السؤال الآتي: ما مستوى متابعة أولياء الأمور لأبنائهم في ضوء القيم الإسلامية من وجهة نظر أولياء الأمور، واعتمدت الدراسة على المنهج الوصفي التحليلي، كما استخدمت الدراسة أداة الاستبانة في جمع البيانات من عينة عشوائية من أولياء الأمور مكونة من 200 فرد، وتوصلت الدراسة إلى مجموعة من النتائج، أبرزها: مجيء محور الاهتمام بالجوانب الدينية في المستوى الأول، ومجيء محور تعزيز العلاقات الاجتماعية لدى الأبناء في المستوى الأخير، فضلا عن أن الأمهات لديهن اهتمام أكثر من الآباء في تربية الأبناء ومتابعتهم، وأن أخطر أنواع الغزو الفكري الثقافي تقنين طمس الهوية والشخصية لدى الآبناء.
- بينما هدفت دراسة (حليم بركات، 2008) إلى توضيح طبيعة المجتمع العربي بهدف التعرف إلى مقوماته الأساسية، ومؤسساته، وتنظيمه الاجتماعي، وثقافته، وقضاياه، وتناقضاته، وتحوله، وقد اعتمدت الدراسة على تطبيق المنهج الاجتماعي التحليلي على عدد من المقولات المتداخلة، منها: أن المجتمع العربي يعاني من حالة اغتراب تتجلى في تبعيته السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية، وفي عجزه تجاه التحديات التاريخية، وفي تراوحه بين الخضوع والعزلة من جهة، والمواجهة من جهة أخرى، وفي قهر الإنسان وتعطيل إمكاناته وحرمانه من حقوقه الأساسية، وفي سيطرة المؤسسات والجماعات الوسطية على المجتمع بالرغم من هيمنة الدولة، وتوصلت نتائج الدراسة إلى أن النهوض بالمجتمع العربي يبدأ من تحقيق خمس غايات أساسية، وهي القضاء على التبعية والتخلف، وإلغاء الطبقية، وإنجاز الوحدة العربية، والتخلص من الاغتراب، وتحقيق الحرية والعدالة.

المبحث الأول: اتجاهات المرجعيات الفكرية للأدبيات الخليجية عن الأسرة:

تعد ظاهرة الاغتراب أحد الأسباب التي تهدد النسيج الاجتماعي للأسرة بشكل خاص، وللمجتمع بشكل عام، ولا شك أن الأسرة بوصفها نظاماً اجتماعياً تقع تحت مظلة التهديد والاضطراب عندما تعيش الاغتراب؛ فإنها تكون بصدد مشكلة معقدة في حال تفشت هذه الظاهرة في كيان الأسرة كلها أو في أحد أفرادها، فالاغتراب عن الأسرة يضعف دورها في التربية والتنشئة كما يضعف مقوماتها كعملية اجتماعية يفترض فيها القدرة على إشباع حاجات أفرادها وتنميتها (الليل وأكرم، 155، 2022).

وأظهرت العديد من الدراسات إلى تنوع استخدام مفهوم الاغتراب كنتيجة مصاحبة لاختلاف الاتجاهات الفلسفية والسيكولوجية والسوسيولوجية التي اهتمت بتناول هذا المفهوم منذ أول استخدام فلسفي له في نظرية العقد الاجتماعي، إلا أن أول استخدام منهجي منظم لمصطلح الاغتراب جاء به هيجل في الفلسفة المثالية الألمانية في أواخر القرن الثامن عشر الميلادي، وبداية القرن التاسع عشر الميلادي، فقد ميز هيجل (Hegel) بين أنواع الاغتراب على مستوى الشخصية والنظم الاجتماعية والثقافية، وأثار قضية جوهرية وهي أن اغتراب الشخصية يكمن في الصدام بين ما هو ذاتي وما هو واقعي، أي هو صراع من أجل إثبات الذات أو الحصول على اعتراف الآخر بـ (الأنا) دون أن يكون في وسع (الأنا) إنكار حق الآخر في الوجود والبقاء (الشريف، 50، 2010).

ويعتبر كارل ماركس (Karl Marx) أول من تناول الاغتراب باعتباره ظاهرة اجتماعية اقتصادية سواء من حيث نشأتها أو تطورها، باعتباره مفهوماً علمانياً مادياً، فقد اهتم ماركس في دراسته للمجتمع بالواقعية والشمولية، وأن الانسان أهم محور بالذات في العمليات الاقتصادية، ويرى ماركس (Marx) إن الاغتراب الذي يصاحب العمليات الإنتاجية يكون من أربعة زوايا وهي: اغتراب العامل عن ناتج عمله، واغتراب العامل عن عمله، واغتراب العامل عن نفسه، واغتراب العامل عن الآخرين (الشريف، 50، 2010).

ومن هذا المنطلق ركز ماركس(Marx) على الاغتراب كظاهرة تاريخية تتعلق بوجود الإنسان في العالم، حيث إن مصدر الاغتراب عنده هو الانسان وليس التكنولوجيا، فالإنسان هو الذي يصنع ويضع الجهد لإنتاج الأشياء التي لا يملكها فعلا، وهو الأمر الذي يسبب اللاغتراب لديه، وأن الحل المناسب لهذا الموضوع يتمثل في الاشتراكية، والتي يتحرر فيها الانسان من تبعية المال والملكية الفردية،

والإنسان من منظور ماركس(Marx) تغترب ذاته إذا لم تفصح حياته عن سمات الحياة الإنسانية الحق، وهذه السمات تتمثل في الفردية، والتمتع بالحساسية، والاجتماعية (عاطف، 118، 1997).

ويعد الاغتراب الأسري أحد المشاكل التي تؤثر على كيان الأسرة وتهدد استقرارها وأنظمتها المختلفة، من علاقات وتفاعلات واتصالات وتعاون ومشاركة وانتماء، ويمكن القول إن الاغتراب الأسري يجعل الأسرة كالقوقعة الفارغة، وهذا يعني أن أفراد الأسرة الذين يعيشون تحت سقف واحد تكون علاقاتهم وتفاعلاتهم ضعيفة جدا، ويفشلون في علاقاتهم معا، وخاصة من حيث الالتزام بتبادل العواطف فيما بينهم (الشريف، 65، 2010)، والاغتراب الأسري من المشاكل الحديثة التي طرأت على واقع الحياة الأسرية، والتي ظهرت عليها إفرازات هذه المشكلة مما ساعد على زعزعة استقرار الأسرة وتوازنها وغير من أدوارها ومسؤولياتها في عصر أصبحت التكنولوجيا والتقنيات الحديثة والانفتاح الفكري العالمي هي سمة من سمات الحياة الأسرية (خاطر، 344، 1997).

ويرى "برونفين" (Bronvin) بأن المغترب هو " الشخص الذي يكون لديه أحساس ضعيف بالانتماء وشعور بالانقطاع، وعدم التفاعل مع الأسرة والأصدقاء أو ميادين العمل (Rovai & Wighting, 98, 2005). أما أريك فروم (Erich Fromm) فقد تناول الاغتراب من زاوية تكوين الشخصية، إذ يرى أن بناء شخصية الفرد يرجع إلى الأسرة أو المجتمع الذي يعيش فيه، ويتصور فروم مجموعة من العوامل التي تؤدي بالفرد إلى الشعور بالاغتراب، منها: الحركة التكنولوجية التي حولت الانسان إلى مفهوم استهلاكي وحرمته من الشعور بهويته وقيمته وشعوره بأنه يعيش في مجتمع ترتكز كل أهميته في الإنتاج ولا يهتم بتنمية العلاقات الإنسانية الصحيحة بين الأفراد (أحمد، 5، 2018).

وتؤكد نظرية أريكسون (Erikson) التي تناولت الاغتراب وأزمة الهوية، إلى أن الفرد يكوّن لنفسه مجموعة من الأهداف يعبر من خلالها عن درجة وعيه بقدراته ومفهومه عن نفسه، ووضعه للحسابات التي يتوقعها من الآخرون، وفي ضوء تقديره لكل هذه الأمور تتحدد هويته ويصاحبها مجموعة عوامل تتمثل فيها الألفة والانتماء بحيث يستطيع التوصل مع الجماعة إذا كانت هويته قد تحددت اعتمادا على هذه الابعاد، فتراه يتنازل عن مطالبه في سبيل الجماعة، وهذا الفرد يتصرف تصرفاته عندما يستشعر بقيمته، ويحاول دعم هذه القيمة، أما إذا لم يستطع الانسان أن يحقق هذه الهوية، فإنه يقع صريعا للشعور بالعزلة والاغتراب.

هذا، وقد تناولت بعض الاتجاهات الفكرية العربية والخليجية بالتحديد في موضوع الأسرة، منها:

أولاً: الفكر العربي الليبرالي:

الليبرالية مذهب فكري ينادي بالحرية المطلقة، مع التركيز على مبدأ الاستقلالية، ويهدف إلى التحرر التام من كل أنواع الإكراه الخارجي والداخلي سواء على مستوى الدولة أو الجماعة أو الأفراد، وهذا المذهب لا تقيده أحكام الدين (الرميزان، 16، 2009)، وتسعى الليبرالية إلى تحقيق الحرية الفردية الشخصية، ووجوب احترام استقلال الشخصية الإنسانية، ووضع القيود على السلطة والتقليل والحد من أدوارها التي تحمي المصالح العامة للإنسان والسعي إلى توسيع الحريات المدنية والمشاركة الشعبية والمجتمعية في اتخاذ من القرارات (البقمي، 633، 2016). والليبرالية سلاح ذو حدين ايجابي أو سلبي ويكمن خطورتها إذا أدخلت هذه الحريات في أمور العقائد والثوابت الإسلامية التي قننتها وحددها الشريعة الإسلامية ومنها تماسك الأسرة (البقمي، 633، 2016).

والليبرالية الحديثة تطالب من الدول الديمقراطية مزيدًا من الحريات بالتخفف من السلطة على الأفراد ليحصل بذلك الفرد على حريته، ومن هنا انطلقت الليبرالية في عددا من دول الخليج العربي في فترة العشرينيات بظهور عددا من الليبراليين من الكتاب والمثقفين والشعراء والصحافيين والاكاديميين بالرغم من عدم وجود تنظيمات رسمية أو معروفة للفكر الليبرالي في دول الخليج العربي، ولعل أحداث الحادي عشر من سبتمبر عام 2001 كان له الأثر البالغ في محاولة انتعاش الحركة الليبرالية عبر القنوات الإعلامية وشبكات الانترنت، وذلك بهدف عملية الاستقطاب الفكري ونشر المبادئ والأفكار والدفاع عن قضاياه (الرميزان، 13، 2009).

ولا شك أن الفكر العربي الليبرالي كان له تأثيرًا إيجابيًا على الفكر الإسلامي سواء السلفي أو الوسطي، وهو الفكر الذي يسعى جاهدا في تقليل عمل الأنشطة الإسلامية، وذلك من خلال استغلال مؤسسات الدولة الرسمية خاصة الإعلامية والثقافية في تنفيذ المشروع الليبرالي منها تناول قضية المرأة بهدف تغريبها وتحريرها وإفسادها، سواء عن طريق التعليم أو العمل أو دعوتها للابتعاث إلى الدول الغربية (البقمي، 650، 2016)، حيث يدرك الليبراليون أن قضية المرأة هي من المحركات والمؤثرات الجوهرية التي ستكون نقطة انطلاق الخطاب الليبرالي لبقية أفراد المجتمع العربي، فهم ينظرون إلى أن المرأة مظلومة في المجتمع العربي، وأن هناك نظرة تمييزية متحاملة عليها وضدها في ثقافتنا الدينية والأدبية والفكرية، وأنها الجنس المستضعف في ثقافتنا وتاريخنا وتراثنا (المحمود، 2004).

ومن هنا ظهرت ملامح الفكر الليبرالي في المجتمع العربي لغرس أفكاره في المجتمع العربي بصفة عامة، والمجتمع الخليجي بصفة خاصة، وذلك من أجل تحقيق أهدافهم ومشاريعهم ووسائلهم التي تخدم قضيتهم، وتساهم في تغلغل التيار الليبرالي وانتشاره بين أفراد

المجتمع العربي، ومن أهم هذه الوسائل نشر الفكر الليبرالي عن طريق الشعر والأدب والقصص، واستخدام وسائل الاعلام في نشر الفكر الليبرالي مثل المسلسلات والأفلام والمؤتمرات ومعارض الكتب وغيرها (البقمي، 653-655، 2016).

ومن مبادئ واسس الفكر العربي الليبرالي هو استناده على الفردية والتي تقدس الذات على جلب المصالح الشخصية للفرد بالدرجة الأولى دون النظر إلى مصالح الغير، وهو بذلك دعوة إلى تفتت كيان الأسرة العربية وهذا الأمر مرفوض في الشريعة الإسلام(البقمي، 658، 2016)، ولذلك نلاحظ حرص الليبراليون على القضايا التي تخص المرأة العربية وينادون بحقوقها التي ضيعت كما يتزعمون، حيث يحاولون إلى تغريبها وتقليدها للمرأة الغربية من خلال الدعوة إلى الاختلاط في الأسواق والمؤتمرات والمعارض والمنتديات وغيرها، وبهذه الدعوات المغرضة يريدون إلغاء الإسلام وتعاليمه ومقاصده، من أجل تفتيت الأسرة في المجتمع العربي وتسريع عملية تغريبها وتوسيع دائرتها (النابلسي، 80).

والفكر العربي الليبرالي يتبنى قيمًا وأفكارًا تدعم الحرية الفردية، التعددية، حقوق الإنسان، والمساواة. ومع ذلك، فإن تطبيق هذه الأفكار في المجتمعات العربية، بما في ذلك دول الخليج، يمكن أن يساهم في ظاهرة اغتراب الأسرة بطرق متعددة منها تغيير القيم والأدوار التقليدية، إذ يشجع الفكر الليبرالي على المساواة بين الجنسين وحقوق الأفراد في اتخاذ قراراتهم الشخصية. في بعض المجتمعات الخليجية، يمكن أن يؤدي هذا إلى تغيير الأدوار التقليدية للأفراد داخل الأسرة، مما يسبب توترات وصراعات بين الأجيال المختلفة.

الليبرالية تشجع على الاستقلالية الفردية، مما قد يؤدي إلى زيادة في معدلات الطلاق والانفصال إذا شعر الأفراد أن حياتهم الشخصية أو حقوقهم مهددة داخل الأسرة. هذا يمكن أن يؤدي إلى ضعف الروابط الأسرية وزيادة الشعور بالاغتراب.

ويتماشى الفكر الليبرالي مع العولمة وتبني نماذج حياة غربية، مما يمكن أن يسبب تغييرات كبيرة في العادات والتقاليد المحلية. هذا التأثير قد يؤدي إلى شعور بعض الأفراد بالانفصال عن جذورهم الثقافية والأسرة، مما يعزز من ظاهرة الاغتراب الأسري.

كما يدعم الفكر الليبرالي التحولات الاقتصادية مثل تبني السوق الحرة وتشجيع الاستثمارات الأجنبية. بينما تساهم هذه التحولات في تحسين الاقتصاد، يمكن أن تؤدي أيضًا إلى ضغوط جديدة على الأسر نتيجة لتغيرات في سوق العمل وأنماط الحياة، مما يزيد من احتمالات اغتراب الأسرة.

كما إن المؤسسات المجتمعية التي تتبنى الفكر الليبرالي قد تقدم دعماً للأفراد الذين يشعرون بالاغتراب داخل أسرهم، مما يمكن أن يزيد من الفجوة بين أفراد الأسرة بدلاً من تقليلها.

ومن هنا الفكر العربي الليبرالي، برغم مساهماته الإيجابية في تعزيز حقوق الأفراد والمساواة، يمكن أن يكون له تأثيرات معقدة على الأسرة الخليجية. تعزيز الحرية الفردية والاستقلالية قد يؤدي إلى تغييرات في الديناميكيات الأسرية، مما يزيد من شعور بعض الأفراد بالاغتراب. لذلك، من المهم مراعاة التوازن بين تبني القيم الليبرالية والحفاظ على التماسك الأسري والقيم الثقافية التقليدية.

وترى الباحثة أن المرجعية الليبرالية في العالم العربي تؤكد على الحريات الفردية والحقوق، بما في ذلك حقوق المرأة والأطفال داخل الأسرة. ويمكن أن يدعو إلى إصلاحات قانونية تعزز المساواة بين الجنسين وتحمي الأفراد من العنف الأسري والتمييز.

ثانياً: الفكر الإسلامي السلفي

أما الفكر الإسلامي السلفي، فإن هذا التيار يدعو إلى العودة إلى الإسلام وخاصة إلى أصوله الصافية من القرآن الكريم والسنة النبوية، والسلفية في الإسلام هم متبعو منهج السلف الصالح والعودة للأصول النقية للإسلام. ويطلق هذا الفكر لمن يتمسك بالأصول الأساسية في المذهب أو التيار أو الحزب ولا يرحب بالأفكار التجديدية ويفضل التمسك بالتراث، ولذلك فهم يعتقدون أن أساس الخير وطهارة النفس ونقاء القلب وسلامة الصدر، هو الذي يمكن الانسان في المواظبة على العمل، والإعراض عن الخلق، والأخوة في الله، والتماسك بين أفراد الاسرة والمجتمع (الشيمي، 2012).

وتمثل السلفية نقاء الفهم والتطبيق للمرجعية الدينية والفكرية قبل ظهور الخلاف والمذاهب والتصورات التي وفدت على الحياة الفكرية الإسلامية (عمارة، 9، 2008). والسلفية لها مكانة مركزية في فهم الإسلام وعيشه وإنقاذ تعاليمه وفى الالتزام بالطاعة والانقياد والإتباع لجيل السلف ولولي الأمر والدولة وتولى الجماعة والحرص على وحدتها وعلى عدالتها برغم كل شيء (الشيمي، 2012).

ويتفق السلفيون على أنه لا يجوز أن يُعمل بقول يخالف قول النبي صلى الله عليه وسلم، وأن الاتباع واجب في الأحكام كما هو واجب في العقائد، ويذهب السلف إلى استحباب الدعاء لأولياء المور بالصلاح الفلاح؛ لأن في صلاحهم صلاح الأمة كلها (سليم، 245، 2008)، ومن هنا جاء أهمية دور تماسك الأسرة من خلال دور أولياء الأمور في رعاية أسرهم وابنائهم والصلاح بينهم، من خلال بناء الأسرة المستقرة المتوازنة، والعمل التعاوني، والقدرة على بناء العلاقات الاجتماعية الإيجابية مع الآخرين، والاهتمام بأمور المجتمع والأمة، وذلك عملا بقول النبي صلى الله عليه وسلم "كلكم راعٍ، وكلكم مسئول عن رعيته، والأمير راعٍ، والرجل راعٍ على أهل بيته؛ والمرأة راعية على بيت زوجها وولده، فكلكم راعٍ، وكلكم مسؤول عن رعيته" (متفق عليه).

وترى الباحثة أن هذا الفكر يميل إلى التأكيد على الفهم الحرفي للنصوص الدينية والتقيد الشديد بالممارسات والتفسيرات التي يعتقد أنها تمثل الإسلام في صورته الأولى. في قضايا الأسرة، حيث يركز هذا الفكر على الأدوار التقليدية للجنسين، حقوق الزواج والطلاق وفقاً للشريعة، ويعارض بشدة التأثيرات الغربية التي تعتبر مخالفة للتعاليم الإسلامية.

ثالثاً: الفكر العربي الاشتراكي

أما الفكر العربي الاشتراكي، فهو قائم على مبدأ تحقيق مجتمع تسوده العدالة والمساواة، وينتفي فيه الاستغلال، وتضيق فيه الفوارق بين الطبقات، ولكن للاشتراكية مذاهب مختلفة، منها الماركسية التي نادت بإلغاء الملكية الخاصة، وأعلان ملكية المجتمع لوسائل الإنتاج ولكل الثروات بدون استثناء، والمساهمة في جعل الانسان يعيش حياة مستقرة، وخلق مجتمع قوي له دور وتأثير، وهناك الاشتراكية الإصلاحية التي جاءت عن طريق نشاط أحزاب وصلت للحكم ضمن انتخابات شعبية، وضعت برامج إصلاحية تلبي حاجات الطبقات الفقيرة والمتوسطة، وتأمين العدالة الاجتماعية، وتحقيق توازن بين مصالح الطبقات في المجتمع (هيئة التأصيل والتطوير النظري، 20، 2013).

ويركز الفكر العربي الاشتراكي على إنهاء الاستغلال، وتمايز الطبقات وتقليل الفوارق بينها، وبناء نظام اقتصادي اجتماعي لتحقيق العدالة والمساواة وصولا للعدالة الاجتماعية، والتركيز على حرية الفرد في بناء المجتمع الاشتراكي، وتوفير الرفاهية للجميع (هيئة التأصيل والتطوير النظري، 21، 2013)، فالإسلام يرفض وجود طبقة ما تحتكر الثروة، وتستولي بغناها الفاحش على التوجيه الاقتصادي، وهو يدرك النتائج الوخيمة لتكون مثل هذه الطبقة فيحول تكوينها، ويمنح الحاكم الحرية في اتخاذ الوسائل التي تعينه على إقامة التوازن بين الأمة المختلفة، وحكم الإسلام أنه إذا ما وقع الاستغلال أو التراكم للثروات وجبت سيطرة الشعب على ثروته وموارده، وعلى ثمرات جهد العمل، لينال كل مواطن بحق العمل أو حق الإخاء نصيبه الذي يفي حاجاته، والقضاء على حب التملك وشهوة الاقتناء والفردية في الانفاق والتباهي في اقتناء الأموال (الغزالي، 85-86، 2005). والاشتراكية العربية كتيار فكري يحاول إلى نشر العدالة والمساواة بين الجنسين داخل الأسرة الواحدة من خلال تكافؤ الفرص وعدالة الأجور في الأعمال المخولة لأفرادها وعدم التمليك لطبقة بعينها في المجتمع، وذلك من أجل الحفاظ على أساس الأسرة واستمرار تماسكها ومن ثم تماسك المجتمع (خليل، 2019).

ترى الباحثة أن الفكر العربي الاشتراكي يركز على المساواة والعدالة الاجتماعية، وفي سياق الأسرة، قد يدعو إلى تعزيز حقوق المرأة والطفل وتوزيع الموارد داخل الأسرة بشكل عادل. هذا الفكر قد يدعم أيضاً تدخل الدولة في توفير الرعاية الاجتماعية والحماية.

رابعاً: الفكر التشريعي القانوني/الأحوال الشخصية

أما الفكر التشريعي القانوني، أو قانون الأحوال الشخصية، فإنه يلعب دورا مهما في تحديد العلاقات الاجتماعية في الدول العربية، باعتباره القانون الذي ينظم الحياة اليومية للجنسين، والأكثر تأثيرا في الوحدة الأساسية للمجتمع، أي الأسرة، فهو الذي يحكم شؤون الأسرة المسلمة والعلاقة بين أطرافها، ويحدد حقوق وواجبات كل من أفرادها وعلاقاتهم، كما يضبط هذا القانون أمور الزواج والطلاق ورعاية الأطفال والأمور النفسية والمالية الناتجة عن الطلاق. ومن ناحية أخرى، فإن قانون الأحوال الشخصية هو الذي يكشف عن وضع المرأة في المجتمع العربي الاجتماعية ويؤشر على مبادئ حقوق الإنسان المتعلقة بها والتي تطبق في تشريعات المجتمعات العربية (موقع مؤمنون بلا حدود للدراسات والأبحاث، 2015).

وتسعى قوانين الأحوال الشخصية العربية للحفاظ على حقوق المرأة، فقد اشترطت بعض هذه القوانين العربية وجود ولي للمرأة حتى تستطيع الزواج، كما راعت هذه القوانين خطورة الزواج المبكر على الفتاة، فعملت عل تحديد سن الزواج القانوني، لاستكمال عملية نموها الفسيولوجي والنفسي، واستكمال تعليمها، كما راعت بعض القوانين العربية حق المرأة في طلب الطلاق بناءً على إخلاله بشرط من شروط العقد أو الضرر أو عدم الإنفاق أو الغيبة أو العيب أو الإيلاء والهجر (موقع مؤمنون بلا حدود للدراسات والأبحاث، 2015).

وترى الباحثة أن هذا الفكر يشمل القوانين التي تنظم الزواج، الطلاق، الإرث وغيرها من قضايا الأسرة. في البلدان الخليجية، تتأثر هذه القوانين بشكل كبير بالشريعة الإسلامية، ولكن قد يتم تعديلها لتعكس الظروف المحلية أو التأثيرات الخارجية.

خامساً: الفكر الإسلامي الوسطي

أما الفكر الإسلامي الوسطي، فهو منهج تطبيقي للتوازن والاعتدال في كل صغيرة وكبيرة من شؤون وقضايا الحياة، حيث يسعى إلى تحقيق التوازن بين الروح والجسد، وبين الدنيا والآخرة، وبين الثابت والمتغير، وبين القديم والجديد، وبين النقل والعقل، وبين الدين والدولة، وبين المقاصد والوسائل، وبين الفرد والجماعة، ومن هنا يرتقي المجتمع المسلم باستمرار كلما كانت الوسطية في أفراده حية

نافذة مطبقة، وإذا تضاءلت آثار الوسطية في مجتمع ما بسبب غياب المقومات أو ضعفها انحدر المجتمع إلى التفكك والانحطاط (الندوي، 264، 2019).

ويحرص الإسلام الوسطي على بناء النظام الأسري على أسس سليمة قوية، فهو يحث الزوجين على أن يُحسن اختيار صاحبه، ويبين الصفات التي ينبغي توفرها في كل من الزوجة والزوج، بدءاً من الخطبة ومروراً بالزواج، والإنجاب، انتهاءً رابطة بالطلاق الاضطراري أو الموت، فنظام الأسرة في الإسلام الوسطي، يقدم السعادة والتماسك والاستقرار القائم على المودة والرحمة والتعاون والتفاهم. وشريعة الإسلام تحرص على بناء الأسرة القوية المتماسكة الجادة المتعاونة؛ كونها اللبنة الأولى للمجتمع، فالزوج والزوجة، والأولاد والأحفاد يعملون بجدٍ ونشاط؛ لتحقيق الأهداف التي أرادها الإسلام من الأسرة؛ ومنها: مد المجتمع ببناة الجيل الصاعد، التي منه تتكون الأمة القوية الناجحة واستقرارها (النمر، 2023).

هذا بالإضافة إلى الاتجاهات النسوية التي انطلقت بمختلف مدارسها، فأصحاب الاتجاه النسوي اهتموا بنظريات وقضايا النوع والطبقة في إطار مناقشة العمل المنزلي، فقد تلخصت نظرتهم للنساء على أنهن يشكلن طبقة معنفة أو مهددة بالعنف، كما أن الزوجات يمثلن الطبقة المضطهدة، وأن الذكور هم أعداء الإناث، وأن الصراع القائم بينهما يعد انعكاسا للصراع الأكبر (الأحمر، 131، 2004).

فعلى سبيل المثال ظهر الاتجاه النسوي الراديكالي في فترة الستينات، حيث سادت الحريات الجنسية، وتفككت الأسرة، وتصاعدت معها الحركات الهدامة التي تتبنى مطالبات تتعارض مع العدالة والأخلاق والقيم والأديان، وتؤدي إلى الفوضى والعبث، وتهدد الأمن الاجتماعي، وتستهدف الأسرة وحقوق الأطفال (محمد، 19، 2019).

وتؤكد الدكتورة هبة عزت على أن الحركات النسوية الراديكالية تنظر للمرأة خارج السياق الاجتماعي كأنها كائن قائم بذاته، متمركز حول ذاته، منفصل عن الرجل، وفي حالة صراع مع الرجل، لذا تسعى إلى تغيير الطبيعة البشرية حتى يتسنى اختلاط الأدوار تماماً، وترى أن الانتقال من تحرير المرأة إلى النسوية أدى إلى تجاوز المساواة إلى الصراع، وكانت البداية هي التشكيك في مضمون الذكورة والأنوثة، ثم بدأت الكتابات النسوية في التركيز على تميز المرأة لتنتقل بذلك من المطالبة بالمساواة إلى تأكيد الأفضلية للنسوية، أي الانتقال من نقد الأبوية إلى طرح الأمومة والدعوة إلى الثقافة النسوية المستقلة، وتم رفع شعارات معادية للجنس الآخر، مثل الحرب بين الجنسين، والرجال طبقة معادية وغيرها (عوت، 62-63، 1992).

وترى الباحثة أن الفكر الإسلامي الوسطي يسعى إلى موازنة بين الالتزام بالتعاليم الدينية والاستجابة للتغيرات الاجتماعية والثقافية المعاصرة. في قضايا الأسرة، يمكن أن يدعو هذا الفكر إلى تفسير أكثر مرونة للنصوص الدينية بما يدعم حقوق المرأة والطفل ويعالج قضايا مثل العنف الأسري والطلاق بطريقة تحافظ على الكرامة الإنسانية والعدالة.

يتضح للباحثة مما سبق، أن الاتجاهات الفكرية التي تناولت موضوع الأسرة تراوحت ما بين اتجاهات فكرية غربية وعربية تناولت بعض هذه الاتجاهات الاغتراب بصفة عامة، وتناولت الأسرة بصفة عامة كالفكر الليبرالي والاشتراكي والفكر الإسلامي السلفي والوسطي والفكر التشريعي، ويحاول هذا المبحث توضيح هذه الاتجاهات للتعرف على الصعوبات التي تواجه الأسرة، وتحديد مشاكلها، والتهديدات التي قد تعرقل استقرارها وأمنها واغترابها في ظل انتشار العولمة بكافة أنواعها وأشكالها وأبعادها والتي أظهرت خللا في بنية ووظائف وأدوار الأسرة بشكل عام.

المبحث الثاني: موقف الأدبيات الخليجية من المواثيق الدولية ذات الصلة بالأسرة

تواجه الأسرة العربية بصفة عامة والأسرة الخليجية بصفة خاصة رياح التغيير التي تحمل معها تحديات عديدة يأتي في مقدمتها التكيف مع التغيرات الكبرى في الأدوار والوظائف وفي العلاقات التي تفرضها عملية التغير الاجتماعي والاقتصادي والسياسي، فالأسرة الخليجية تتعرض في ظل العولمة لهجمات شرسة من أجل تعميم النمط الغربي عليها تنفيذاً لخطة تطبيق هذا النمط على كافة جوانب الحياة، ويستخدم دعاة العولمة من أجل تنفيذ برامجهم وضمان نجاحهم في مهمتهم، وسائل عدة، منها "منظمة الأمم المتحدة" (القاطرجي، 2، 2016). والتي تعمل على إصدار الاتفاقيات والمواثيق الدولية التي ألزمت الدول المنضمة إليها -ومن بينها دول الخليج العربي- على توقيعها، ودعتهم إلى تنفيذ بنودها وتغيير قوانينهم الداخلية حتى تتناسب مع رؤية هذه المنظمة للأسرة بصفة عامة، والمرأة بصفة خاصة (عنصر، 281، 2008).

أما عن موقف الأدبيات ذات الصلة بتشريعات الأسرة الخليجية وقيمها وتتعلق بالمواثيق الدولية، فقد أوضحت دراسة (الهاجري والدوسري، 889، 2021) التي تناولت أهم الإجراءات التي اتخذتها دولة الكويت للحد من العنف الأسري من أجل حماية النساء والأطفال، وذلك بعد أن زادت جرائم العنف الأسري في الآونة الأخيرة بسبب الظروف والتغيرات الاجتماعية والثقافية والاقتصادية، ومدى مطابقة القوانين والتشريعات الكويتية مع المواثيق الدولية.

وأكدت الدراسة إلى رفض دولة الكويت كل صور العنف وأشكاله التي جاءت في المواثيق الدولية، حيث بين قانون العقوبات رقم 129 لسنة 1970 في المادة رقم (56) التي نصت على تجريم ومعاقبة كل من يستخدم القسوة، كما جرمت المواد (160- 164) من قانون العقوبات ما يعرف بالعنف المنزلي وما ينتج عنه من أضرار على النفس الإنسانية، وتم التركيز على العنف ضد الأطفال بكافة أنواعه وأشكاله، فعلى سبيل المثال نصت اللوائح في المدارس الكويتية تجريم العنف والاستعاضة عنه بالوسائل التربوية في حالة حدوث أي قصور من قبل الطالب، وتم التصديق من قبل مجلس الأمة على قانون جديد للحماية من العنف الأسري في دولة الكويت في 20 سبتمبر 2020، وبموجب هذا القانون تم تشكيل لجنة وطنية للحماية من العنف الأسري بقرار من رئيس المجلس الأعلى لشؤون الأسرة وعضوية ممثلي الجهات الحكومية والمجتمع المدني من أجل رسم السياسة العامة لحماية الأسرة، وعمل إيواء لضحايا العنف الأسري على أن تتمتع جميع المراسلات والتواصل والإجراءات المرتبطة بجرائم العنف الأسري المنظورة أمام أي جهة ذات علاقة بما في ذلك المحاكم بسرية تامة (الهاجري والدوسري، 889-890، 2021).

أما عن التدابير الوقائية التي اتخذتها دولة الكويت لمواجهة العنف الأسري ضد المرأة والطفل، فقد أوضحت المادة 77 من قانون رقم 21 لسنة 2015 بشأن حقوق الطفل أنه تنشأ مراكز حماية الأطفال في كل محافظة تتبع المجلس الأعلى لشؤون الأسرة، لتلقي الشكاوي عن حالات تعرض الطفل للعنف المنصوص في المادة (76)، واتخاذ كل ما يلزم من إجراءات لمعالجة الأطفال من إجراء دراسات وبحوث تتناول حالات العنف التي يتعرض لها الأطفال، وإنشاء سجل يدون فيه كل أنواع العنف التي يتعرض لها هؤلاء الأطفال، ووضع خطط وبرامج تكفل وقاية وحماية الأطفال من العنف والإشراف على تنفيذها مع كافة الجهات المعنية بشأن حماية الأطفال، وأوضحت المادة 78 من نفس القانون أن مراكز حماية الأطفال تعمل في بحث مدى جدية الشكوى والفحص على إزالة أسبابها، بينما أوضحت المادة 79 ما تقوم به مراكز حماية الأطفال باتخاذ ما تراه مناسباً من تدابير وإجراءات لحماية الأطفال من الأذى والعنف (الهاجري والدوسري، 892، 2021).

ويتضح لنا من هذه الدراسة إلى أن موقف دولة الكويت من المواثيق الدولية التي ترتبط بالأسرة، بأنها رفضت كل ما يتعلق بكافة أنواع العنف وأشكالها، وخصصت لها مواد معينة ترفض العنف، وما نتج عنه من أضرار واقعة على حقوق الانسان سواء الطفل أو المرأة، وجاءت هذه المواد لتتفق مع مواد حقوق الانسان الدولية التي تمنع العنف ضد المرأة والطفل، إلا أن هناك بعض المواد التي لا تتفق مع الشريعة الإسلامية التي رفضتها دولة الكويت لاتفاقية سيداو التي انضمت إليها عام 1994، والتي شملت أربع قضايا منها المادة 9 الفقرة الثانية التي تنص على منح المرأة حقها مساويا لحق الرجل فيما يتعلق بجنسية أطفالها وهو ما يتعارض مع قانون الجنسية الكويتي، وكذلك المادة 16 التي تنص على نفس الحقوق والمسؤوليات في الولاية والقوامة والوصاية على الأطفال وتبنيهم لتعارضها مع أحكام الشريعة الإسلامية، وكذلك المادة 7 الخاصة بالمشاركة السياسية للمرأة والتي ألغيت فيما بعد (اللوبان، 2013).

وأوضحت دراسة إبراهيم محمد الكعبي التي تناولت العوامل المجتمعية التي تسهم في ظهور العنف داخل الأسرة القطرية (الكعبي، 2013)، وتناولت موقف التشريع من مشكلة العنف الأسري في دولة قطر، حيث قام المشرع القطري بوضع العديد من النصوص القانونية للمحافظة على سلامة الأسرة، ولمنع العنف المادي والبدني، نصت المادة 21 من الدستور القطري الدائم على أن "الأسرة أساس المجتمع، قوامها الدين والإخلاص وحب الوطن، وينظم القانون الوسائل الكفيلة بحمايتها وتدعيم كيانها وتقوية أواصرها والحفاظ على الأمومة والطفولة والشيخوخة في ظلها"، كما نصت المادة 36 من الدستور القطري الدائم على أن "الحرية الشخصية مكفولة ويجب عدم تعريض أي إنسان للتعذيب والمعاملة الحاطة بالكرامة، إذ يعدُ التعذيب جريمة يعاقب عليها القانون".

وفي قانون العمل القطري رقم 15 لسنة 2004 نصت المادة 87 على عدم جواز تشغيل الحدث في أي عمل يضر بصحته أو سلامته أو أخلاقه، وحظرت المادة 94 من قانون العمل القطري رقم 15 لسنة 2004 تشغيل النساء في الأعمال الخطرة أو الشاقة أو الضارة صحيا أو أخلاقيا.

ونصت المادة 279 من قانون العقوبات القطري رقم 11 لسنة 2004، على أنه: "يعاقب بالإعدام أو الحبس المؤبد كل من واقع أنثى بغير رضاها، أكان بغير الإكراه أو بالتهديد أو بالحيلة وتكون العقوبة الإعدام، إذا كان الجاني من أصول المجني عليها أو ممن لهم سلطة عليها أو كان خادما عندها".

وعلى المستوى المؤسسي في مواجهة مشكلة العنف الأسري، أسست الدولة المجلس الأعلى لشؤون الأسرة لمواجهة مشكلة العنف الأسري والتعامل معه، وتعددت أسهاماته في التعامل مع مشكلة العنف الأسري الذي يتمثل في إنشاء المؤسسة القطرية لرعاية الأيتام، وإنشاء المركز الثقافي للطفولة، والمؤسسة القطرية لحماية الطفل والمرأة، وتشجيع الدراسات والبحوث العلمية التي تتناول العنف الأسري ومعالجتها، وإعداد ندوات وورش عمل تدريبية وتنظيمها لتوعية الفئات العاملة مع الطفل وتدريبها الكعبي، 270-271، 2013).

وعلى الرغم من انضمام دولة قطر للمواثيق الدولية التي تسعى فيها الأمم المتحدة للقضاء على جميع أشكال العنف ضد الأسرة، وإصدار المرسوم رقم (28) لسنة 2009 بالموافقة على الانضمام للاتفاقية الدولية للقضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة التي اعتمدتها الجمعية العامة للأمم المتحدة في 18 ديسمبر لعام 1979، إلا أن دولة قطر تحفظت على بعض المواد من هذه الاتفاقية، منها ما يلي (الأمم المتحدة، اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة، التقارير الأولية للدول الأطراف: حالة قطر، 28 نوفمبر 2011، ص62):

- المادة (2) الفقرة (أ) فيما يتعلق بأحكام الوراثة لمخالفتها للأحكام الواردة في المادة (8) من الدستور الدائم لدولة قطر.
- المادة (9) الفقرة الثانية لمخالفتها أحكام قانون الجنسية القطرية.
- المادة (15) الفقرة الأولى فيما يتعلق بمسائل الإرث والشهادة لمخالفتها أحكام الشريعة الإسلامية، والفقرة الرابعة لمخالفتها أحكام قانون الأسرة والأعراف السائدة.
- المادة (16) الفقرة الأولى (أ) بشأن المساواة بين الرجل والمرأة بالحق نفسه في عقد الزواج، والفقرة الأولى(ج) بشأن منح المرأة والرجل نفس الحقوق والمسؤوليات نفسها اثناء الزواج وعند فسخه، وذلك لمخالفتها أحكام الشريعة الإسلامية.

وهناك دراسة قامت بها اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا (الاسكو) عرضت فيها مكافحة العنف ضد المرأة في سلطنة عمان من خلال استعراض المواثيق الدولية والإطار القانوني، والتي أوضحت كافة أنواع العنف التي تتعرض لها المرأة والأطفال، حيث أظهرت الدراسة أن هناك 74% من النساء والأطفال تعرضن للعنف لم يبلغن عنه، وأن 12.8% من النساء والأطفال لجأن إلى طلب الشرطة للمساعدة، وأن 25% من النساء والأطفال لجأن إلى القضاء، وأن الأزواج هم أكثر الفئات ارتكاب للعنف ضد المرأة، وأن العنف النفسي هو أكثر أشكال العنف انتشارا في سلطنة عمان (اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا، مكافحة العنف ضد المرأة في سلطنة عمان، الأمم المتحدة، الاسكوا، 2020، ص7).

وأظهرت الدراسة إلى أن سلطنة عمان انضمت إلى اتفاقية سيداو عام 2006 مع بعض التحفظات على المواد المتعارضة مع أحكام الشريعة الإسلامية، منها:

- المادة التاسعة، الفقرة (2) بشأن المساواة المتعلقة بين الرجل والمرأة.
- المادة الخامسة عشر، الفقرة (4) بشأن حركة الأشخاص وحرية اختيار السكن والإقامة.
- المادة السادسة عشر، الفقرة (أ)، و(ج)، و(و) بشأن المساواة في الزواج والعلاقات الأسرية.
- المادة التاسعة والعشرون، الفقرة (أ) الخاصة بإدارة الاتفاقية والتحكيم في حال نشوب نزاع، وقررت سلطنة عمان عام 2019 رفع تحفظها على المادة (15) الفقرة (4) وأبقت تحفظها على المواد الأخرى (اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا، مكافحة العنف ضد المرأة في سلطنة عمان، الأمم المتحدة، الاسكوا، 2020، ص8).

هذا، وقد كرست السلطنة في النظام الأساسي للدولة مبدأ المساواة بين الجنسين وتدابير الحماية الدستورية من العنف القائم على النوع الاجتماعي، حيث نصت المادة (12) من الدستور: إن: "المبادئ الاجتماعية للنظام الأساسي هي العدل، والمساواة، وتكافؤ الفرص"، كما نصت المادة نفسها إن "الأسرة أساس المجتمع، وينظم القانون وسائل حمايتها، والحفاظ على كيانها الشرعي، وتقوية أواصرها وقيمها، ورعاية أفرادها، وتوفير الظروف المناسبة لتنمية ملكياتهم وقدراتهم (دستور سلطنة عمان، النظام الأساسي للدولة، المرسوم السلطاني رقم 101/ 1996، ص4).

أما في الإطار القانوني للسلطنة، فإن قانون العقوبات يجرم قانون الجزاء الأفعال والإشارات الخادشة للحياء ضد النساء والفتيات بموجب المادة (266)، كما يحرم هذا القانون الاغتصاب أو هتك العرض بموجب المادة (257). وتبنت السلطنة قانونا شاملا لمكافحة الاتجار بالبشر عام 2008، ومن خلال قانون الطفل الصادر عام 2014 تم تجريم ختان الاناث، وأن الحد الأدنى لسن الزواج لكل من الذكور والإناث هو 18 بموجب المادة 7 من قانون الأحوال الشخصية (اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا، مكافحة العنف ضد المرأة في سلطنة عمان، الأمم المتحدة، الاسكوا، 2020، ص10).

واستجابة السلطنة لمكافحة العنف ضد المرأة، أسست الدولة جمعيات المرأة العمانية التي تسعى إلى تحسين وضع المرأة في المجتمع، وتأسيس لجان معنية بحماية النساء والفتيات منها: اللجنة الوطنية لشؤون الأسرة، لجنة لرصد امتثال السلطنة باتفاقية "سيداو"، واللجنة الوطنية لمكافحة للإتجار بالبشر، واللجنة العمانية لحقوق الإنسان، ولجنة وطنية لأهداف التنمية المستدامة رفيعة المستوى، هذا إلى الاستراتيجيات وخطط عمل للنهوض بالمرأة العمانية، والتي جاءت في رؤية عمان الوطنية لعام 2040، منها: مشروع استراتيجية وطنية للنهوض بالمرأة 2015- 2040، والاستراتيجية الوطنية للطفولة 2016-2040 (اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا، مكافحة العنف ضد المرأة في سلطنة عمان، الأمم المتحدة، الاسكوا، 2020، ص11).

أما الباحثة كاميليا حلمي محمد المتخصصة في شؤون الأسرة ورئيس اللجنة الإسلامية العالمية للمرأة والطفل، فقد استطاعت من خلال دراستها التي تناولت المواثيق الدولية وأثرها في هدم الأسرة منذ تأسيس الأمم المتحدة عام 1945 وحتى عام 2019، أن توضح المواثيق الدولية التي تحاول هدم الأسرة العربية والإسلامية وتقليص عدد السكان في العالم، ليتمكن المستفيدون في المؤسسات الدولية الاستحواذ على ثروات الشعوب ومواردها المختلفة، وبناء نظام عالمي جديد، وذلك بعد أن تبنت هيئة الأمم المتحدة شعار حقوق الانسان للجميع في عام 1998 احتفالا بالذكرى الخمسين للإعلان العالمي لحقوق الانسان، ويعد هذا الإعلان مرتكزا لمجموعة ضخمة من معاهدات حقوق الانسان الدولية ذات الإلزام القانوني للدول الأعضاء (محمد، 16، 2019).

هذا، وقد تبنت الأمم المتحدة مدخل (الحقوق) بدلا من مدخل (الاحتياجات)، وهذا يعني وضع آليات واضحة لمتابعة الحكومات ومراقبتها ومحاسبتها، وبالتالي التطبيق الكامل للمواثيق الدولية تطبيقا كاملا ما دام تم اعتبارها حقوقا للإنسان (محمد، 641، 2019).

وناقشت الدراسة أهم المواثيق الدولية التي تشكل منظومة القانون الدولي لحقوق الإنسان، من منظور مصلحة الأسرة، وإن تطبيق ما تحتويه تلك المواثيق من مضامين، واستراتيجيات، وآليات يؤدي إلى تدمير مؤسسة الأسرة واستئصالها بصورة كاملة، وهو ما يمثل تهديدا ليس للمجتمع الخليجي فحسب، بل لكافة المجتمعات العربية والإسلامية والغربية.

وتوضح الدراسة أن تلك المواثيق تتخذ مسارين رئيسيين في هدم مؤسسة الأسرة، وهما: المسار الأول: وهو صرف الشباب عن الزواج لمنع تكوين أسر جديدة: وذلك من خلال التضييق على الزواج بشكل عام، والزواج المبكر بشكل خاص، وتشجيع الممارسات الجنسية خارج نطاق الأسرة، وإباحة الدعارة والزنا، وحمايتها قانونيا ومجتمعيا، وإباحة الشذوذ الجنسي، وتوفير كل أشكال الدعم القانونية والمجتمعية لممارسته.

أما المسار الثاني: فهو هدم الأسر القائمة، وذلك بتحقيق استقواء المرأة واستغنائها الكامل عن الرجل من خلال إحلال الشراكة، والتناصف التام، مكان القوامة، ودفع المرأة للعمل خارج المنزل، وخاصة في المجالات التي يختص بها الرجال، وتحقيق المساواة التامة، والمطلقة بين الجنسين، في الأدوار والتشريعات، واعتبار الفوارق عنفا ضد المرأة، ومن ثم تغيير القوانين والتشريعات التي تقوم على اختلاف الأدوار والخصائص لكل منهما، مثل القوامة، والميراث، والولاية، والمهر، والتعدد، وسلطة الرجل في التطليق، وزواج المسلمة بغير المسلم، واعتبار العلاقة الشرعية بين الزوجين بغير الرضا الكامل للمرأة جريمة تستوجب العقوبة الجنائية للزواج، وبهذا يتم تحويل العلاقات الزوجية إلى علاقات صراعية، كفيلة بتفكيك الأسرة والقضاء عليها (محمد، 743، 2019).

يتضح لنا مما سبق، إن الأدبيات التي تناولت الأسرة العربية بصفة عامة، والأسرة الخليجية بصفة خاصة، وضحت التحديات التي تحول قيم الأسرة وصراعاتها ما بين التقليد والحداثة، وبين الحفاظ على الأصالة والإقبال على الانفتاح على العولمة ومعاييرها في ظل المواثيق الدولية التي تطالب بحقوق الانسان، خاصة حقوق المرأة ومحاولة تفكيك الأسرة وكيانها، والتي نتج عنها عدداً من التحديات، منها: إشكالية تماسك الأسرة وإهمال أدوار الزوج والزوجة، وبروز الميول الفردية الذي نتج عنه تكرار حالات الطلاق والهجر وتعدد الزيجات مع إهمال رعاية الزوجة السابقة وأولادها، وحالات التصدع الأسري والصراع على فرض الإرادة الشخصية على الطرف الآخر داخل الأسرة الواحدة، وكذلك إشكالية التنشئة ورعاية الأبناء، وتراخي رعاية المراهقين ومتابعتهم، ومشكلات الخدم والمربيات وخروج المرأة للعمل (حجازي، 21، 2013).

ومن هنا أولت دول الخليج اهتماما كبيرا برعاية الأسرة وتحصينها وحمايتها من خلال مشاركتها في كافة الأنشطة العربية والدولية في مجال رعاية الأسرة والمرأة والطفولة، وما عقدته الأمم المتحدة من مؤتمرات وندوات، وانضمامها إلى المعاهدات والمواثيق الدولية في تلك المجالات الثلاثة (الأسرة والمرأة والطفل)، وخصوصًا المواد التي تتعلق بترابط الأسرة وحقوقها، والتحفظ على المواد التي لا تتوافق مع الشريعة الإسلامية، فدول الخليج أجمعت على مكانة الأسرة وتجسدها في دساتيرها، فالدستور الإماراتي يشير إلى أن: "الأسرة أساس المجتمع، قوامها الدين والأخلاق وحب لوطن، ويكفل الدستور كيانها ويصونها ويحميها من الانحراف". والدستور البحريني يشير على أن: "الأسرة أساس المجتمع ويحفظ القانون كيانها الشرعي ويقوي أواصرها وقيمها ويحمي في ظلها الأمومة والطفولة". ويكرس دستور قطر المعاني ذاتها والتي تشير إلى أن: "السرة أساس المجتمع، قوامها الدين والأخلاق وحب الوطن، وينظم القانون الوسائل الكفيلة بحمايتها من كل عوامل الضعف وتدعيم كيانها وتقوية أواصرها والحفاظ على الأمومة والطفولة في ظلها". وتتكرر نفس المعاني في دستور كل من الكويت وسلطنة عمان والمملكة العربية السعودية (حجازي، 268، 2013).

وبناء على ذلك وتماشيا مع المعاهدات والمواثيق الدولية التي انضمت إليها دول الخليج لحماية كيان الأسرة وحقوقها، سنت هذه الدول العديد من التشريعات التي تنظم شؤون الزواج والأحوال الشخصية وحقوق مختلف الأطراف، وإجراءات حل الخلافات الزوجية، ووضعت النصوص القانونية التي تكفل حماية الأسرة والأمومة والطفولة، وتم إنشاء مكاتب للتوفيق الأسري وعلاج الصراعات

الزوجية قبل الطلاق في تلك الدول لضمان تنفيذ حماية السيدات المطلقات وابنائهن، كما وضعت قوانين تنظيم الحضانة العائلية في حالات الأسر المتصدعة ورعاية الايتام والمسنين والمساعدات المالية للأرامل والمطلقات (حجازي، 281، 2013).

وفي المقابل تحفظت دول الخليج الست لبعض المواد التي رأت أنها تخالف الشريعة الإسلامية من أجل الحفاظ على قيم الأسرة الخليجية وحمايتها من الانهيار والتفكك في ظل التغيرات الاجتماعية والاقتصادية والثقافية والسياسية التي ظهرت نتيجة العولمة وتغيراته المتسارعة.

الخاتمة:

خلُص البحث إلى أن ظاهرة اغتراب الأسرة في دول الخليج تعد نتيجة لتفاعلات معقدة بين التحولات الاقتصادية، الاجتماعية، والثقافية التي شهدتها المنطقة. وقد بينت الدراسة أن المقاربات الأهلية والمجتمعية يمكن أن تلعب دوراً حيوياً في مواجهة هذا الاغتراب وتعزيز التماسك الأسري والمجتمعي.

النتائج:

- الأسرة تبقى النواة الأساسية للتعليم والتوجيه الأخلاقي والاجتماعي، ويجب تعزيز دورها في مواجهة تأثيرات العولمة والتحديات الاقتصادية.
- الحاجة إلى سياسات تعليمية واجتماعية تدعم الأسر في مهمتها التربوية وتوفر لها الدعم اللازم لمكافحة الاغتراب.
- تحفيز المجتمع المدني والمؤسسات الثقافية والدينية على لعب دور أكبر في تعزيز القيم الاجتماعية والأخلاقية التي تقاوم الاغتراب وتدعم التماسك الأسري.

التوصيات:

- تنظيم ورش عمل وبرامج تدريبية للأسر تركز على تحسين مهارات التواصل بين أفراد الأسرة.
- تصميم وتنفيذ برامج تربوية تهدف إلى تعزيز الوعي بأهمية التماسك الأسري والعلاقات الأسرية الصحية كأساس لمجتمع متماسك.
- تأسيس مراكز متخصصة تقدم الاستشارات والدعم للأسر التي تواجه صعوبات بسبب الاغتراب، وتعمل على تعزيز مهارات الأبوة والأمومة.
- استخدام وسائل الإعلام المختلفة لنشر الوعي بمخاطر الاغتراب الأسري والتأكيد على أهمية القيم الأسرية والاجتماعية في دعم التماسك الأسري والمجتمعي.
- تشجيع الشراكات بين الحكومات والمنظمات غير الحكومية والمؤسسات الدينية والثقافية لتعزيز القيم الأسرية ومواجهة تحديات الاغتراب.
- تنظيم برامج تمكين للمرأة والشباب تركز على تنمية مهاراتهم وتعزيز دورهم في الأسرة والمجتمع.
- توفير فرص عمل مرنة تساعد في تحقيق التوازن بين الحياة العملية والأسرية.

من خلال تطبيق هذه التوصيات، يمكن لمجتمعات الخليج تعزيز التماسك الأسري والمجتمعي وبالتالي التقليل من ظاهرة الاغتراب الأسري التي تهدد النسيج الاجتماعي لهذه المجتمعات.

قائمة المراجع:

- أحمد، حلا (2018). مصر: ظاهرة الاغتراب المجتمعي وانعكاساتها، مجلة دراسات اجتماعية، القاهرة: المعهد المصري للدراسات، 25 ديسمبر 2018.
- الأحمر، أحمد سالم (2004). علم اجتماع الأسرة بين التنظير والواقع المتغير، بيروت: دار الكتاب الجديد.
- الأمم المتحدة، اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة، التقارير الأولية للدول الأطراف: حالة قطر، 28 نوفمبر 2011.
- البقمي، خالد عائش (2016). الاتجاه الليبرالي في المملكة العربية السعودية: دراسة مقارنة، مجلة كلية التربية، جامعة الأزهر، العدد 169، يوليو 2016.
- حجازي، مصطفى (2013). تحديات ومتطلبات السياسة الاجتماعية للأسرة الخليجية، المنامة: المكتب التنفيذي لمجلس وزراء الشؤون الاجتماعية لمجلس التعاون لدول الخليج العربي، العدد 77، ابريل 2013.
- خاطر، أحمد مصطفى (1997). الخدمة الاجتماعية، ط3، الإسكندرية: المكتب الجامعي الحديث.

- خليل، صبري (2019). نحو مذهب إسلامي الاشتراكية: دراسة في التأصيل لمفهومي العدالة الاجتماعية والاشتراكية، موقع سدارس، نشر بتاريخ 6 إبريل 2019، الرابط https://www.sudaress.com/sudanile/113711
- الرميزان، وليد صالح (2009). الليبرالية في السعودية والخليج: دراسة وصفية نقدية، بيروت: دار روافد للطباعة والنشر والتوزيع.
- سليم، عمرو عبد المنعم (2008). المنهج السلفي عند الشيخ ناصر الدين الألباني، الرياض.
- الشريف، ناصري محمد (2010). مظاهر الاغتراب النفسي لدى طلبة التربية البدنية وانعكاساته على الطمأنينة النفسية، رسالة ماجستير، الجزائر، بسكرة: جامعة محمد بن خيضر، كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية.
- الشيمي، محمد نبيل (2012). السلفيون: الجذور والأفكار: دراسة وصفية، موقع الحوار المتمدن، العدد 3723، نشر بتاريخ 10 يونيو 2012، الرابط https://www.ahewar.org/debat/show.art.asp?aid=307036
- عاطف، محمد (1997). الانسان والاغتراب، دمشق: سعد الدين للطباعة والنشر.
- عزت، هبة رءوف (1992). المرأة والعمل السياسي: رؤية إسلامية، رسالة ماجستير، القاهرة: جامعة القاهرة: كلية الاقتصاد والعلوم السياسية.
- عمارة، محمد (2008). السلف والسلفية، القاهرة: وزارة الأوقاف.
- عنصر، العياشي (2008). الأسرة في الوطن العربي، مجلة عالم الفكر، مج32، ع3، يناير-مارس 2008.
- الغزالي، محمد (2005). الإسلام والمناهج الاشتراكية، ط4، القاهرة: مكتبة نهضة مصر.
- القاطرجي، نهى عدنان (2016). الأسرة في أدبيات الأمم المتحدة: التحولات، العوامل، الآثار، بيروت.
- الكعبي، إبراهيم محمد (2013). العوامل المجتمعية للعنف الأسري في المجتمع القطري، مجلة جامعة دمشق، مج29، العدد 3.
- اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا، مكافحة العنف ضد المرأة في سلطنة عمان، الأمم المتحدة، الاسكوا، 2020.
- اللوبان، فهد (2013)، الحلقة النقاشية «مدى التزام دولة الكويت بتطبيق المواثيق الدولية الخاصة بالمرأة، جريدة الوطن، الكويت، نشر بتاريخ 11 مارس 2013، الرابط https://alwatan.kuwait.tt/articledetails.aspx?id=259605
- الليل، أفنان أسامة جمل وأكرم، هديل (2022). الاغتراب الأسري الذي تحدثه وسائل التواصل الاجتماعي لدى المراهقين، مجلة العلوم التربوية والنفسية، مج6، ع23.
- محمد، كاميليا حلمي (2019). المواثيق الدولية وأثرها في هدم الأسرة، رسالة دكتوراه، بيروت: جامعة طرابلس، كلية الشريعة والدراسات الاسلامية.
- محمد، كاميليا حلمي (2019). المواثيق الدولية وأثرها في هدم الأسرة، رسالة ماجستير، طرابلس، لبنان: كلية الشريعة والدراسات الإسلامية، قسم الدراسات الإسلامية
- المحمود، محمد بن علي (2004). المرأة بين الحضور والغياب، جريدة الرياض، نشر بتاريخ ابريل 2004، الرابط https://www.alriyadh.com/18942
- موقع مؤمنون بلا حدود للدراسات والأبحاث (2015). قوانين الأحوال الشخصية في الوطن العربي بين المرجعيات الدينية ومتطلبات العصر، نشر بتاريخ 27أكتوبر 2015، الرابط https://www.mominoun.com/eventsl513
- النابلسي، شاكر، الحداثة والليبرالية معا على الطريق: السعودية أنموذجا، بيروت: المؤسسة العربية للدراسات والنشر.
- الندوي، محمد ولي الله عبد الرحمن (2019)، معالم الوسطية ومقوماتها في الإسلام، مجلة كلية الشريعة والقانون، طنطا، العدد 34، أكتوبر 2019، الجزء ½.
- النمر، سلامة إبراهيم (2023). الأسرة في الإسلام: أركانها، وأقسامها، موقع الألوكة، نشر بتاريخ 4 يونيو 2023، الرابط https://www.alukah.net/social/0/162796
- الهاجري، نايف شافي والدوسري، عبد الله عجلان (2021). العنف الأسري ضد المرأة والطفل: دراسة في التشريعات الجنائية الكويتي والامريكي، المجلة القانونية، المجلد 10، العدد 3، الكويت.
- هيئة التأصيل والتطوير النظري (2013). الدين والقضايا الدينية في فكر البعث العربي الاشتراكي، تونس: منظمة الطليعة العربية.
- Alfred P. Rovai& Mervyn J. Wighting, Feelings of alienation and community among higher education students in a virtual classroom, Internet and Higher Education 8 (2005).